السياسة المائية الأيرانية حول حوضي نهري الزاب الصغير وسيروان وآثارها المستقبلية على الثروة المائية في محافظة السليمانية

أ. د. جزا توفيق طالب د. عطا محمد علاءالدين

جامعة السليمانية
كلية العلوم الأنسانية
قسم الجغرافية

المقدمة

أن الماء ملك للبشرية جمعاء دون تفريق بين الدول أو الشعوب، المتقدمة منها أو النامية والمتضررة جغرافياً أو غير المتضررة، وأن منابع المياه ومصادرها (كالأنهار ومجاريها) كانت ولاتزال مصدر نزاع بين البشر وخصوصاً في الوقت الحاضر، عندما استخدمت المياه في محطات توليد الطاقة الكهربائية (الحرارية والكهرومائية) على حد سواء، وهذا بدوره ضاعف من أهمية المياه في حياة البشر. ومن المعلوم أن الأستهلاك البشري غير الرشيد للمياه، والتزايد الكبير في عدد السكان، وتوسع مشاريع التنمية واستمراها والتقدم العلمي والتكنولوجي كل ذلك أدى الى تناقص الكميات الضرورية للأستخدام من المياه، ولاسيما في البلدان النامية التي شرعت في تخطيط وتنفيذ مشاريع وخطط التوسع الأستثماري، وقد أدى هذا بدوره أيضاً الى تزايد مستمر في الطلب والضغط المكثف على المياه. ولذلك اصبح من المؤكد ان المياه في المستقبل القريب ستكون مبعثاً للمشاكل والتوترات السياسية والأقتصادية بين الدول في غياب ابرام اتفاقيات تنظم عملية الأستفادة منها، وتلبي المصالح الدولية المتباينة، الى جانب المصالح المشتركة حيث لاتوجد على الأغلب ضوابط قانونية لتوزيع المياه بشكل عادل. ولذلك على هذه الدول أو الأقاليم المختلفة التوصل الى عقد اتفاقات وابرام معاهدات ناظمة لها وذلك في ضوء ما أقره ميثاق الأمم المتحدة والمبادىء الدولية والقانونية والأخلاقية والتشريعات السماوية.

تتجلى مشكلة تقسيم المياه في محافظة السليمانية مع دولة ايران في أوجه مختلفة، احداها وممارسات غير شرعية وانتهاكات مارستها إيران عند تحويل مجاري وروافد الأنهار التي تنبع من أراضيها وتصب في أراضي محافظة السليمانية بما يخالف مبادئ القانون الدولي. ويمكن إجمال السياسة المائية الأيرانية حول نهري الزاب الصغير وسيروان وروافدهما من خلال تحويل مجاريهما نحو داخل الأراضي الإيرانية وانشاء العديد من المشاريع المائية على النهرين وفروعهما الحدودية المشتركة مع المحافظة في اقليم كوردستان العراق بزعم الاستفادة منها لتطوير المساحات المروية داخل اراضيها في المنطقة الحدودية غربي إيران، مما يؤدي إلى انخفاض كميات المياه الواردة إلى أراضي المحافظة بنسبة عالية قد تصل الى (٦٠-٧٠٪) في حال انتهاء ايران من مشاريعها المائية الحدودية، وعندها تشهد محافظة السليمانية جفافاً غير مسبوق نتيجة لهذه الإجراءات التي تعتبر انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي الخاص بالأنهار المشتركة.

ومن هنا تظهر أهمية هذا البحث (السياسة المائية الأيرانية حول حوضي نهري الزاب الصغير وسيروان وآثارها المستقبلية على الثروة المائية في محافظة السليمانية) من خلال دراسة جميع الممارسات المائية الأيرانية المتفردة والغير شرعية دولياً تجاه الأنهر والفروع النهرية الحدودية المشتركة مع المحافظة، وذلك بهدف بيان مدى تأثير هذه الممارسات على نسبة المياه المتدفقة نحو المحافظة بحيث لا يصل من هذه المياه في المستقبل إلا القليل لتصب في بحيرتي دوكان ودربنديخان، ومن ثم يكون ذلك اشد تأثيراً على توفير مياه السقي للأراضي الزراعية على حافتي الانهار الصغيرة، والمحطات الكهرومائية في سدي دوكان ودربنديخان ضمن المحافظة.

وقد استخدم الباحث منهجاً تحليلياً لتحقيق هذا الهدف، اذ استخدم المعلومات والبيانات المتوفرة والمتعلقة بطبيعة المشاريع المائية الأيرانية، من خلال خارطة توضيحية للمشاريع الأيرانية على نهري الزاب الصغير وسيروان، وبيان مدى تأثيرها على كمية المياه الواردة الى المحافظة.

تطور مفهوم النهر الدولي:

إن القوانين بما فيها المحلية، تحاول التوفيق جهد طاقتها بين الشرائح المختلفة المصالح، ومن أجل هذا الهدف تشرع القوانين الدولية للتوفيق بين مصالح الدول دون تغليب لمصلحة دولة على حساب اخرى، أو هكذا يجب أن تكون مبررات وضع القوانين، وعلى ذلك يمكن النظر إلى القانون الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٩٧/٥/٢١، وربما سترى فيه دول كانت تأخذ أكثر من حقها الطبيعي من الأنهار المشتركة، وكأنه موجه ضد مصالحها بشكل مباشر، على حين ستنظر إليه دول اخرى وكأنه انتصاف لها من دول تجاوزت حقوق الانتفاع العادل من مصادر المياه، ومنعت من حرمته الطبيعية من القدرة على التحكم في موارد تلك الأنهار، فبات اللجوء إلى قوة القانون أمرا لامناص منه للموازنة بين مصالح جميع الأطراف المنتفعة من حوض أو أحواض الأنهار الدولية. لهذا من المطلوب ان تبادر الدول المتشاركة في أحواض الأنهر* والروافد المائية بعقد اتفاقيات متعددة الأشكال مبنية على الثقة والنية الحسنة لتضع حلاً لفض النزاعات المتعلقة بتوزيع المياه أو اللجوء الى التحكيم وتطبيق العرف السائد في ضوء القانون الدولي ومبنية على مبدأ حسن الجوار والألتزام باحترام حقوق الدول المتشاطئة والمتشاركة في الحوض النهري بشكل ترعى عند استخدامه مصالح مجموعة الدول المشتركة فيه[١].

ولغرض التعرف على الأنهار الدولية* نوضح مفهوم النهر الدولي وقواعد استغلاله، وكما هو معروف في السابق لم يكن هناك فرق بين النهر الوطني الذي يقع بأكمله في دولة واحدة ويخضع لسيادتها وتعده جزءاً من أملاكها، ويعني النهر الدولي بمفهومه المعاصر نظام المياه الدولية وهي تلك المياه التي تتصل بينها في حوض طبيعي حتى

---

* - حوض النهر: ويعني الوحدة الجغرافية والطبيعية التي تكون مجرى المياه وتحدد كم المياه ونوعها.

[١] - شوكت حسين، القواعد الدولية لتنظيم استغلال مياه الأنهار الدولية، الباحث الغربي، لندن، ١٩٩٠، ص٧٢. انظر ايضاً: د. زكريا السباهي، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية، الطبعة الأولى، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٩٤، ص١٩.

* - النهر: وهو مجرى مائي عذب ينحدر لتصب في (محيط أو بحر أو بحيرة أو في منطقة جافة)، ويشكل بفعل المياه المنتجة من ذوبان الثلوج أو الأمطار أو مصادر المياه الجوفية المتمثلة بالعيون والينابيع، وعليه تشمل مناطق التغذية النهرية الجبال والهضاب والوديان والسهول المنحدرة الى المجاري النهرية. ينظر:

JOHN SMAll & MICHAEL WITHERICK, AMODERN DICTIONARY OF GEOGRAPHY, THIRD EDITION, LONDON, ١٩٩٥, p.٢١٠.

امتداد أي جزء من هذه المياه داخل دولتين أو أكثر، ويشمل المجرى الرئيسي للنهر وروافده. ويكفي في الفقه القانوني الحديث أن يكون أحد روافد النهر (النظام المائي دولياً) كي يعد حوضه دولياً، وتخضع عملية تنظيم المياه الدولية للمبادئ العامة للقانون الدولي، حسب الاتفاقيات ولاسيما الثنائية أو الجماعية بين دول النظام المائي الدولي ولها أولوية في التطبيق وتعنى بتنظيم حصص دول النظام أو أي شأن من شؤون استغلال النظام مثل الملاحة التي أخذت تتراجع أهميتها الملاحية مقارنة بالأستخدامات الأخرى الأقتصادية. وتدخل أنظمة المياه الدولية كجزء من الإقليم البري المغمور بالمياه في أقاليم الدول التي تخترقها أو يفصل بينها حيث تخضع لمبدأي "السيادة" و"المساواة" وهو احترام سيادات الدول وحرياتها في التصرف مع ممارسة كل دولة حقوقها على إقليمها بحرية كاملة شريطة أن تلتزم باحترام حقوق الدول الأخرى وعدم الاضرار بباقي دول النظام على أقاليمها[٢].

من المعلوم أن أول أشارة للنهر الدولي جاء من خلال معاهدة باريس للسلام في ١٨١٤/٣/٣٠ وتقصد به الأنهار التي تخترق أو تفصل بين اقليم دولتين أو عدة دول وتكون صالحة للملاحة الدولية[٣]، وابتداءً من مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ تباين مفهوم النهر الدولي مع اختلاف استغلال مياه الأنهار سواءاً أكان للأستخدامات المنزلية والمدنية أو الأنتاج الزراعي أو نشاطات التعدين والصناعة أوالتحكم في الفيضانات أوتوليد الطاقة والصيد مع الأغراض الملاحية[٤]، وان التحول الكبير لمفهوم الأنهار الدولية قد جاء عقب عقد اتفاقية باريس عام١٨٥٦ حول حق حرية الملاحة في نهر الدانوب لتشمل حرية الملاحة مجرى النهر الرئيسي مع كافة روافده المغذية[٥]. وفي عام ١٩١١ صدر اعلان مدريد الذي منع الدول المتشاركة في الحوض النهري من احداث أي تغيير في طبيعة مياه الحوض وفي مجرى النهر أو التصرف بمياهه أو مسار مجراه الى درجة تؤدي الى انخفاض منسوب المياه في الدول المتشاركة الا بموافقة هذه الدول[٦]. واستمرت تلك النظرة للنهر الدولي الى حين عقد مؤتمر برشلونة في ٢١ /١٩٢١/٤ حيث خرج بأتفاقية قضت بعد الأنهار التي تصلح مجرى مياهها للملاحة وتفصل بين عدة دول أو تعبر تلك الدول وتكون لها استخدامات اقتصادية وتشمل المياه السطحية والجوفية ضمن حوض مائي مشترك بين الدول المتشاركة للحوض النهري[٧]. وفي المؤتمر الثاني والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة في هلسنكي عام ١٩٦٦ وضعت قوانين لتنظيم استثمار المياه المشتركة سميت بقواعد هلسنكي التي تنص على عدم التقسيم المتساوي في توزيع المياه اذ يكون تقسيمها بنسب عالية بين الدول المتشاركة في النهر وتأخذ بعين الأعتبار العوامل المتعلقة بطبوغرافية وحجم مياه النهر الواقعة داخل اراضي الدولة المنتفعة والظروف المناخية بحوض النهر، والأحتياجات الأقتصادية والأجتماعية وتوزيع السكان وكثافتهم ومدى توفر مصادر مائية أخرى بديلة وتجنب الأسراف وعدم الضرر بالدول المنتفعة[٨].

---

[٢]- Arab Republic of Egypt, Ministry of Foreign Affairs, Egypt & the Nile, Cairo, ١٩٨٤. p.١٧.

[٣]- د. عزالدين علي خيرو، الفرات والقانون الدولي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٦، ص٩.

[٤]- جابر الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الأيرانية، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، ١٩٧٠، ص٣٤٦.

[٥]- حسين عليوي عيشون، مشكلة المياه في الوطن العربي وأثرها في أمنه القومي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٢، ص٥.

[٦]- عبدالله مرسي العقالي، المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية، مركز الحضارة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٩٧، ص٢٢-٢٣.

[٧]- د. عادل محمد العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط "الحرب والسلام"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥، ص١٨٤.

[٨]- د. عبد المقصود حجو، المياه العربية وصراع الشرق الأوسط، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٤٧-١٤٨.

وفي أعمال لجنة القانون الدولي (CDI) وبتوصية من الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال مشروع قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لأعوام ١٩٩١و١٩٩٤ و١٩٩٧ تدابير متعلقة بالحماية والصون والأدارة المتصلة باستخدام هذه المجاري المائية ومياهها من قبل دولة المجرى المائي وهي دولة الطرف في الأتفاقية ويقع في اقليمها جزء من مجرى مائي دولي، أو طرف يكون منظمة اقليمية للتكامل الأقتصادي ويقع في اقليم دولة أو أكثر من دول الأعضاء فيها جزء من مجرى مائي دولي، وتقصد بالمجرى المائي شبكة المياه السطحية والجوفية التي تشكل بحكم علاقات بعضها الطبيعية ببعض، كلاً واحداً وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة تقع أجزاؤها في دول مختلفة. وجاء فيها أيضاً بأنه يحق لكل دولة من دول المجرى المائي أن تصبح طرفاً في أي اتفاق يخص المجرى المائي الدولي وأن تشارك أيضاً في أية مشاورة ذات صلة، وأن تنتفع من المجرى المائي بصفة منصفة ومعقولة والحصول على فوائد منه مع مراعاة مصالح المجرى المائي المعنية. والألتزام بعدم التسبب في ضرر ذي شأن بدول المجرى المائي واتخاذ التدابير المناسبة للحيلولة دون وقوعها، وجاء أيضا بوجوب الألتزام العام بالتعاون على أساس المساواة في السيادة والسلامة الأقليمية والفائدة المتبادلة وحسن النية من أجل تحقيق الأنتفاع الأمثل من المجرى المائي الدولي وتوفير الحماية الكافية له. وكذلك على دول المجرى المائي الأخذ بالتبادل المنتظم للبيانات والمعلومات المتوفرة عن حالة المجرى المائي، ولاسيما ذو الطابع الهيدرولوجي والأيكولوجي المتصل بنوعية المياه وحالة الجو والجيولوجيا المائية وكذلك بالتنبؤات المتعلقة بهذه العوامل[٩].

ومن خلال المنظور الشرعي لقضايا المياه ركز الأسلام على أهمية المياه من الجهة الأنسانية والأقتصادية وعده مصدر الحياة، وقد وردت كلمة ماء في القرآن الكريم في أكثر من خمسين آية وأكثر من أربعين سورة، وتم التركيز على أهمية تقنين استعمال المياه والمحافظة عليها من التبذير، وحمايتها من الشوائب كافة، واستغلالها استغلالاً عقلانياً وبكامل المسؤولية. ولعلنا نتشرف في هذه الدراسة بأن نستشهد بالحديث الشريف الذي رواه ابن ماجة عن أبي هريرة والطبراني عن ابن عمر (رض)، عن الرسول (ص) أنه قال: الناس شركاء في ثلاث (الكلأ والماء والنار)، والماء يشمل مياه الأنهار العامة ومصادر المياه الجوفية والبحار والمحيطات. والحديث الشريف يحتوي على عدة مبادىء تشريعية وقانونية مهمة تنظم موضوع المياه، وتؤكد أن الماء قسمة مشاعة للجميع ولايجوز منع أحد من استعماله سواء أكان انساناً أم حيواناً ولهما الأسبقية في الأستعمالات حتى قبل العبادات. وأن الدول تملك رقبة الأنهار التي تجري في اقليمها، أما مياه تلك الأنهار فثبتت فيها اباحة عامة، علماً ان دول أعلى النهر ينبغي أن تستفيد من امكانات النهر، في مقتضيات حسن النية والجوار، ودون أن تتخطى كمية معينة تقدر بحسب الظروف والأحوال لتلبية الحاجات الأساسية، ثم يطلق باقي النهر كي تفيد منها الدول المتشاطئة التي تليها مع مراعاة قاعدة (لاضرر ولاضرار)[١٠].

مشكلة تقسيم مياه الأنهار الحدودية المشتركة بين العراق وايران:

تعد مسألة الخلاف بشأن مياه الأنهار الحدودية المشتركة بين العراق وإيران مسألة قديمة ظهرت بوادرها في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى وانهيار كيان الأمبراطورية العثمانية عام ١٩١٨ ومارافق ذلك من قيام دول جديدة، من

[٩]- د. صبحي أحمد زهير العادلي، النهر الدولي المفهوم والواقع في بعض أنهار المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢٠٥-٢٢٤.

[١٠]- المصدر السابق، ص٤٤٦.

المعلوم أن العراق عبر تأريخه الطويل كان يشتكي من مشكلة الفائض في المياه الواردة إليه وكان ذلك بسبب الفيضانات، فأما في التأريخ المعاصر فان العراق يعاني مشكلات دخلت العلاقات السياسية فيها لتختلط مع مشكلة نقص المياه في علاقات العراق مع إيران وفي مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية[١١]، وتعد أيضاً مشكلة تقسيم المياه واحدة من أبرز مشاكل الحدود الشرقية من نقطة التقاء الحدود العراقية التركية الأيرانية ولمسافة تمتد نحو ١٥٢٠كم حتى مصب شط العرب في الخليج[١٢]، ولم يتمكن الجانبان من إيجاد حلول جذرية لها بسبب طبيعة أنظمة الحكم في البلدين وسياسة العراق المائية غير المستقرة التي يغلب عليها الطابع السياسي وكذلك طبيعة العلاقات مع دول الجوار الجغرافي التي بحاجة الى اقامة نوع من التنسيق والتعاون بين الدول المجاورة له للوصول الى الحل الأمثل واقامة علاقات قوية في كافة المجالات والقيام بجهود كبيرة لتسوية المشاكل بالطرق السلمية، مع إعادة نظر جذرية للتوصل إلى اتفاقيات تنظم حقوق العراق المائية من الأنهار الحدودية المشتركة، وعليه فان لهذه المشكلة جانبين، جانب ذو طابع سياسي يتمثل في خروج الدولة المتحكمة بمصادر المياه على ماتنص عليه القوانين الدولية ولاسيما المختصة بالمياه، والأتفاقيات الثنائية بين الدولتين (العراق وايران) المعنيتين، وجانب اقتصادي يرتبط بالنشاط الزراعي والمتطلبات السكانية الخدمية القائمة في المنطقة والآثار التي يمكن أن تنتج عن السياسة المائية التي تطبقها ايران خلافاً للعرف الدولي والأتفاقيات المتفقة عليها، لقد وقعت الحكومة العراقية في عام ١٩٤٦ وفي عام ١٩٤٧ اتفاقيات بشأن حقوق العراق المائية، في حوض رسمت الطبيعة خارطته، وها هي الآن تتعرض لجرف سياسي هدفه إلحاق الضرر بالعراق، وخصوصاً أن إيران فضلا عن كونها لا تستطيع معالجة النقص في كميات المياه التي تحتاجها المنطقة، فإنها في واقع الحال مضت بعيدا في حرب مياه مبكرة ضد حقوق العراق والأقليم في الأنهار الحدودية ولاسيما في أنهار الكرخة ودويريج والطيب فغيرت إيران مسارها وحرمت مناطق في جنوب العراق منها، وهو يقوم حالياً بتنفيذ مشاريعها لتغيير نهر الزاب الصغير ونهر سيروان وغيره. يضاف إلى ذلك أن الموقف التفاوضي العراقي كان في أضعف حالاته، نتيجة انشغال العراق أو إشغاله بحزم لا حصر لها من المشاكل السياسية الداخلية والخارجية. ولقد تم اول لقاء في هذا المجال بين العراق ودول الجوار (تركيا وايران وسوريا) عام ١٩٦٥م لمناقشة مسودة اتفاقية تقدم بها العراق لتنظيم استثمار مياه نهري دجلة والفرات فيما بين هذه الدول[١٣].

وبدأت بوادر مشكلة تقسيم المياه الحدودية المشتركة بين العراق وايران في مطلع عام ١٩٥٣ عندما حاولت ايران العمل من أجل خدمة مصالحها والحاف الضرر بالعراق واحدى المناطق الحيوية في اقليم كوردستان العراق، وهي قيامها بتحويل مجرى نهر الوند بواسطة قناة من منطقة قصر شيرين بأتجاه منطقة خسروي المقابلة لمدينة خانقين الكوردية العراقية، الا أن الحكومة العراقية أقنعت ايران بتأجيل مشروع تحويل مجرى نهر الوند، وفي عام ١٩٥٨ استأنفت ايران مشروعها ونفذت المشروع فعلاً، فاحتج العراق وطالب بوقفها لحين تقسيم مياه الأنهار الحدودية، لكن ايران اجابت بالرفض على أنه عمل داخلي ولايعد من قضايا الحدود[١٤]، فقد كان مقدار تصريف

[١١] - د. عبد خليل فضل، ستراتيجية الحدود العراقية- الأيرانية وتطوراتها السياسية، مجلة آداب المستنصرية، العدد ١٠، ١٩٨٤، ص٥٧٣.

[١٢] - د. عباس علي التميمي، طبيعة مشكلات الأنهر الحدودية العراقية الأيرانية، مجلة آداب المستنصرية، العدد ٧، ١٩٨٣، ص٣٥٩.

[١٣] - د. قيس حمادي العبيدي، تقرير خاص عن "مشكلات الأنهار الحدودية الرئيسة بين العراق وايران وتأثيرها على الأمن المائي العراقي"، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص٣، بحث غير منشور.

[١٤] - رقية خلف حمد الجبوري، الموارد المائية العربية وتأثيراتها في الأمن الغذائي العربي مع اشارة ولاسيما للعراق "الأمكانيات والمحددات"، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الأدارة والأقتصاد، ٢٠٠٦، ص٢١. غير منشورة.

المياه في النهر نحو (٥م٣/ثا) وقد أصبح بعد هذه العملية أقل من (٢م٣/ثا) وهذه الكمية لاتكفي لسقي بساتين خانقين، على الرغم من قطع مياهها كلياً خلال فصل الصيف ولاسيما في سنوات الجفاف[١٥]. وايران منذ ذلك الزمان لم يتغير موقفها فهي تقيم اليوم موانع لحجب حصة ايران واقليم كوردستان من مياه الأنهار التي تدخل اراضيهما، فقد قامت مرة أخرى بعد منتصف عام ٢٠٠٣ بخطوات أكثر اتساعاً من قبل فأخذت بقطع العديد من الأنهار المشتركة مع العراق، وتنفيذ العديد من السدود عليها فأثر سلباً على الوارد المائي لتلك الأنهار في العراق، دون مراعاة الاتفاقيات الدولية الناظمة للأنهار المشتركة وعدم الأخذ بنظر الاعتبار علاقات حسن الجوار والانتفاع المنصف بالمياه[١٦]، وهذا متضارب تماماً مع سياسة ايران التي تعارض دول الجوار تركيا وجمهوريات الأتحاد السوفيتي سابقاً وافغانستان من أن تقوم بوضع سدود تحويلية على الأنهار التي تنبع منها وتدخل ايران لأن ذلك يضر بمصالح الشعوب الأيرانية وهي عندها تطالب بالمحاصصة ورسم اتفاقيات تتوافق مع القوانين الدولية حول ذلك وتمتنع من أن تطبق القانون الدولي تجاه الدول التي تدخلها انهار تنبع من ايران كأنهار مشتركة وهي تضع سدوداً تحويلية تغير مجاري تلك الأنهار أو تستغل مياهها الى درجة تخلق ضرراً كبيراً لسكان دول وأقاليم الجوار لأيران ومنها اقليم كوردستان العراق[١٧].

ويؤدي التوزيع الجغرافي غير المتوازن دوراً مهماً في تعقيد المشكلة المائية التي يعاني منها اقليم كوردستان العراق ودول الجوار أو بالأحرى منطقة الدراسة كجزء منها ودولة ايران، فأن الظروف الجغرافية والطبيعية تمثل أحد أهم محددات تنمية الموارد المائية في الأقليم وفي المحافظة بصورة سليمة. فمشكلة المياه في الأقليم بشكل عام ولاسيما منطقة الدراسة لها عدة أوجه أبرزها تدني كفاءة استخدام الري وغياب السياسات السكانية المؤثرة اضافة الى عدم كفاية البنى والأجهزة المؤسسية وغياب الأستراتيجية المائية ذات القدرة على تحقيق متطلبات التخطيط والتنمية المستدامة، ووقوع دول المنطقة في نطاق الشراكة في مواردها المائية، وعلى الرغم من ذلك لا توجد سياسة مائية بين الأقليم ودول المنطقة (ايران وتركيا) تشير الى تعاون الدول فيما بينها عند اقامة المشاريع المائية في الوقت الذي تستغل فيه تلك الدولتان اغلب مواردهما من المياه السطحية وتعاني خزاناتهما الجوفية من الأستنزاف، لذلك فأن حكومة اقليم كوردستان بحاجة ماسة الى اتباع سياسات واقعية وترتيبات مؤسسية يمكن بواسطتها التحكم بالطلب على المياه وتخصيص الكميات المتاحة بكفاءة اقتصادية وتعزيز كفاءة استخدامها، وتبني عليها علاقات جيدة مع دول الجوار. **وأخيراً وعلى الرغم من وجود عدد من الاتفاقيات الثنائية بين العراق ودول الجوار، فيما يخص القسمة العادلة والمنصفة للانهار الدولية، فان عدم تفعيل هذه الاتفاقيات وفق المواثيق والأعراف الدولية أدى الى عدم العمل بها وتعطيلها، وقد سبب مشاكل حقيقية بين الدولتين في المستقبل.**

وتتصف سياسة إيران المائية بما يأتي:-

١ـ التعسف في استغلال المياه من خلال إنشاء سدود دون التشاور والاتفاق مع الجانب العراقي، ومنذ نهاية الأربعينيات من القرن العشرين، تم إنشاء سدود مؤقتة أو دائمية لأغراض متعددة وقد أدى هذا إلى انخفاض نسبة المياه العابرة باتجاه الأراضي العراقية أو انقطاعها، ومنها نهر قورتو والوند ضمن قضاء خانقين ونهر كنكير الذي

[١٥] - د. عبد خليل فضل، ستراتيجية الحدود العراقية- الأيرانية وتطوراتها السياسية، مصدر سابق، ص٥٨٣.

[١٦] - قيس حمادي العبيدي، مشكلات الأنهار الحدودية الرئيسة بين العراق وايران وتأثيرها على الأمن المائي العراقي، مصدر سابق، ص٤.

[١٧] - د. محسن عبدالصاحب المظفر، مشكلات الموارد المائية في ايران دراسة جغرافية، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد٢٣، تموز١٩٨٩، ص٥٧.

يمر ضمن قاطع نفط شاه الإيرانية و مندلي ضمن الأراضي العراقية ودوريج في منطقة باديا- بدرة العراقية – ومجرى نهر كنجان جم الذي يشكل الحدود بين البلدين لمسافة ١٣كم ضمن محافظة واسط، وأنهار أخرى ضمن محافظة السليمانية كنهر الزاب الصغير وسيروان، وأتاح مشروع سد كرزال من قبل الجانب الأيراني على نهر الزاب الصغير فرصة خزن ١٠٨٠ مليون/م^{٣} من المياه مع قدرته على توليد الطاقة الكهرومائية التي تبلغ ٤٠ ميكاواط/سنوياً، وكذلك قامت بأنشاء سد بريسو على نفس الرافد في منطقة سةردةشت الكوردية بطاقة تخزينية تبلغ ١١٨٠ مليون/م^{٣}، وانتاج طاقة كهربائية بقدرة ٧٠ميكاواط/سنوياً[١٨]. وقد أدت مشاريع ايران المائية في اقامة السدود وتحويل مجاري الأنهار التي تنبع في أراضيها الى حرمان العراق من نحو ٧مليارات/م^{٣} سنوياً من المياه[١٩]. وهناك نية مبيتة لدى ايران بانشاء ١٣سدا على هذه الروافد وهذا يؤثر جداً في نسب المياه المتدفقة في هذه الانهار والروافد ولا يصل من هذه المياه إلا القليل ليصب في نهر دجلة، ومن ثم يكون تأثير ذلك اشد على توفير المياه لسقي المزروعات على حافتي الانهار الصغيرة.

٢- عدم الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات بين البلدين، منذ الاحتلال الانكليزي للعراق وتوقيع اتفاقيات ثنائية، ومن ثم مع حكومة العراق الملكية، وابان حكم عبدالكريم قاسم، وعدم الالتزام باتفاقية الجزائر١٩٧٥، ولم تلتزم إيران بتطبيق القوانين والأعراف الدولية بخصوص المياه العابرة أو المتشاطئة، وهي كثيرة بسبب وجود أنهر وجداول متعددة بين البلدين، ومنها قيامها على سبيل المثال بتحويل قسم من مياه نهر سيروان إلى حوض رافد كرخة من خلال إنشاء سد كاوشان[٢٠].

٣- السياسة المائية الإيرانية تعكس في جوهرها عند إقامة مشاريع، محاربة الكرد في الطرفين (العراقي والإيراني) وضرب بعضهما ببعض، وانتفاع البعض وحرمان الآخرين من المياه، ويسعى الجانب الإيراني من خلال قطع مياه النهر الى ارغام السكان المحليين القاطنين بالقرى الحدودية الذين يمتهنون الزراعة والرعي كمصدر لعيشهم على ترك قراهم والانتقال إلى أماكن أكثر وفرة للمياه. ثم خلق الفتن والعداوات بينهم، لأن الساكنين في الطرفين من غرب إيران أو غرب جبال زاكروس هم أكراد، ولم يسكن هذه المناطق إلا الكرد، ومنذ كتابة تأريخ الشعوب قبل الميلاد وبمدد سحيقة[٢١].

٤- حفزت التطورات السريعة التي شهدتها العلاقات الإيرانية- الخليجية بعد عام ١٩٩١، إيران على طرح مشاريع مائية مشتركة مع الدول العربية في الخليج، فقد جرى في دولة قطر توقيع اتفاقية مع إيران عام ١٩٩١ لتزويدها بالمياه العذبة من نهر كارون بجنوب ايران عبر اربعة انابيب ضخمة لمسافة ١٨٠٠كم فوق الأراضي الأيرانية وتحت المياه في قاع الخليج وبتصريف يصل الى أكثر من ٣٥٠٠٠ م٣/يوم. وأعلن ايران الأتفاق عن مشروع أخر في حزيران عام ٢٠٠١، لتزويد دولة قطر بالمياه العذبة عبر نقل المياه من نهر الكارون عند سد كرخة إلى الأراضي الكويتية

---

[١٨]- د. ئازاد نەقشبەندی، سیاسەتی ئاوی دەوڵەتانی حەوزی دیجلە وکاریگەرێتی لەسەر هەرێمی کوردستانی عێراق، گۆڤاری سەنتەری برایەتی، سالّی چوارەم، ژمارە ١٨ تایبەت بەکۆنفرانسی زانستی ئاو، چاپخانەی وەزارەتی پەروەردە، هەرێمی کورستانی عێراق، هەولێر، ٢٠١٢، لا١٦٢.

[١٩]- د. شاكر عبدالعزيز المخزومي، في طريق العطش"أزمة المياه في العراق وبعض الدول العربية"، ط ١، دار الورد، الأردن، ٢٠١١، ص٨١.

[٢٠]- جابر الراوي، الغاء الأتفاقية العراقية- الأيرانية لعام ١٩٧٥ في ضوء القانون الدولي، بغداد، ١٩٨٣، ص٩٧.

[٢١]- منذر الموصلي، عرب وأكراد، دار الغصون، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٦، ص ٧٣-٧٥.

وعبر انبوب يبلغ طوله ٥٥٠كم من سد كرجي في اقليم الأحواز وهي تمر تحت مياه الخليج ولمسافة ٢٢٠كم قبل أن يبلغ السواحل الكويتية متجنباً العراق[٢٢].

٥- صرحت اللجنة الفنية لترسيم الحدود مع ايران أخيراً، بأن الجانب الايراني أعلن عن اغلاق جميع الانهر المشتركة مع العراق وهذه الأنهر تصب في نهر دجلة، ويؤدي هذا الى العواقب الوخيمة على القطاع الزراعي في العراق لانه بلد المصب وأغلب الانهر فيه تأتي من خارج حدوده أسوة بنهر ئةلوةند الذي كان يزود نهر سيروان بأكثر من ٤٠٪ من مياهه، كاشفا ان فروع الانهر الرئيسة والجداول الموسمية لأنهار الزاب الكبير والزاب الصغير وسيروان التي تنبع من ايران تزود اقليم كوردستان والعراق بحصص مائية كبيرة[٢٣].

طبيعة الحدود والأنهر المشتركة بين العراق واقليم كوردستان العراق مع دولة ايران:

تتصف منطقة الحدود العراقية- الأيرانية المشتركة بطبيعة واحدة حيث يمر خط الحدود عبر القمم العالي لجبال زاكروس كما هو الحال في الأجزاء الشمالية والى الغرب منها بامتداده نحو الجنوب، أو تسير في بعض أجزائه مع خط تقسيم المياه بين الجانبين. ويتصف مناخ المنطقة الحدودية بالتشابه أيضاً، الأمر الذي جعل جزءاً مهماً من حوض المياه الجارية نحو الأراضي العراقية يقع في الأراضي الأيرانية، وتأخذ مناطق الحدود بالأنخفاض كلما اتجهنا نحو الجنوب ويظهر خط الحدود ممتداً الى غرب جبال زاكروس وتلال بشتكيوة، ثم بعد ذلك يمر عبر الأراضي المنخفضة في هور الحويزة والأراضي السهلية في الأحواز التي تعد امتداداً طبيعياً لسهول وادي الرافدين، لذا فان الأجزاء الشمالية في المنطقة الحدودية ذات الطبيعة الجبلية تدفع مياهها نحو الغرب مع انحدار سفوحها وقد ساعد ذلك على سرعة جريان الأنهار وقصرها لقرب منابعها، بعكس الواقع في الأجزاء الجنوبية التي تتميز بطبيعتها السهلية مع ابتعاد جبال زاكروس الى داخل الأراضي الأيرانية، وهذا جعل الأنهار هناك طويلة يقودها انحدار السطح التدريجي والبطيء نحو الغرب الى مصباتها حيث تصبح جزءاً من حوض تغذية نهر دجلة كما هو واضح في نهري الكرخة والكارون[٢٤].

يشترك العراق مع إيران على امتداد الحدود العراقية- الأيرانية من الشمال الى الجنوب بمجموعة من الروافد والوديان، وهي تبلغ (٢٥) نهراً، وتنتهي كلها بالأراضي العراقية لتصب في النهاية في نهر دجلة ويشكل كلها نسبة ١٢٪ من مجموع المياه المجتمعة. ان خط الحدود يمتد عبر منتصف مجاري هذه الأنهار وذلك حسب الأعراف القديمة المعمول بها بين الجانبين، ويشكل قسم منها روافد كبيرة كنهر الزاب الكبير والزاب الصغير وسيروان والبعض الآخر عبارة عن مجار صغيرة في أراضي محافظات ديالى وواسط وميسان والبصرة، ويكون قسم من هذه المجاري الحدود بين العراق وايران لمسافات قصيرة في حين يعبر القسم الآخر خط الحدود من منابع الأنهر في ايران لتصب في الأراضي العراقية المجاورة للحدود[٢٥]. ومن الواضح ان كل الأنهر التي تنبع من إيران والمتجهة صوب اقليم كوردستان العراق تمر بأراض منحدرة، يسهل تحويل مجراها الأصلي، وهذا ما قام به ايران بقطع معظمها أو تحويلها إلى

[٢٢]- عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، الطبعة الأولى، دار رسلان، دمشق، ٢٠٠٨، ص ٢٠٦.

[٢٣]- المهندس. عون ذياب مدير المركز الوطني لأدارة الموارد المائية في العراق، تعطيش العراق، بحث محرر من الأنترنت عن وزارة الموارد المائية العراقية.

[٢٤]- د. عباس علي التميمي، طبيعة مشكلات الأنهر الحدودية العراقية الأيرانية، مصدر سابق، ص٣٥٩-٣٦٠.

[٢٥]- فلاح شاكر أسود، الحدود العراقية الأيرانية "دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين"، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٠، ص٦.

أراضيها على حساب اقليم كوردستان والعراق، وكذلك تخطط إيران لأستثمار ١.٣ مليار متر مكعب من مياه رافد الزاب الصغير وسيروان لإرواء ١٣٦.٣٨٠هكتاراً، وإقامة سدود وخزانات ومحطات الضخ لتأمين مياه الشرب للمدن الكردية الأيرانية ولأغراض أخرى ولاسيما في مدينة سقز، متوازنة مع احتمالات الزيادة السكانية التي تحدث مستقبلاً في المناطق الكوردية[٢٦]. ويمكن خلاصة ابرز المشكلات في مجال الروافد المائية الحدودية التي تقع منابعها خارج الحدود السياسية* لأقليم كوردستان والمحافظة كجزء منه، على الرغم من أن جوهر هذه المشكلة هو جزء من المشاكل الحدودية للأقليم مع دولة ايران حيث تبلغ ٧٤٠كم ومنطقة الدراسة البالغة ٣٧٨كم[٢٧]. وهي كما يأتي:

١- التغيير المستمر للمجاري المائية أو جزء من ضفافه الناجم عن حركة النهر على جانبيه، وعن الفيضانات ولاسيما العالية منها.

٢- التعسف في استغلال مياه الأنهر الحدودية المشتركة مع الأقليم، وهذا يسبب في تقليل المياه في الجداول والأنهار ولاسيما في فصل الصيف، ثم يؤدي الى ارتفاع نسبة التبخر في المياه القليلة المتبقية، وعدم كفايته لارواء المحاصيل الصيفية التي تتطلب كميات كبيرة من المياه، وهذا غالباً تبرز في الأنهار الحدودية التي تعتمد على الأمطار الفصلية المتذبذبة.

٣- التخطيط لمشاريع من أجل تغيير مجرى بعض الجداول والفروع والأنهر الحدودية المنحدرة نحو اقليم كوردستان ومنطقة الدراسة، حيث بدأت ايران من جانبها بالمشروع الخطير لتحويل مجرى نهر سيروان داخل الأراضي الأيرانية خلال أقل من السنوات الأربع القادمة نحو اراضيها، مستفيدة من وقوع منطقة تقسيم المياه بين القطرين داخل أراضيها، ولاسيما مع عدم وجود معاهدة تنظيم تقسيم المياه بين البلدين وهذا الأمر قد يحرم وصول المياه الى المزارعين الكورد ضمن محافظة السليمانية[٢٨].

٤- بناء السدود الاروائية لتوليد الطاقة وحفر القنوات الأروائية التي تؤثر في كمية المياه الجارية نحو منطقة الدراسة واقليم كوردستان العراق، وكذلك وضع السدود الترابية والسدود المؤقتة من الحطب والأخشاب والطين ضمن الأراضي الأيرانية لرفع منسوب المياه وزيادة الحصة المائية في القنوات وشبكات الري وتوسيع الرقعة الزراعية من خلال تحويل مياهها وقت الحاجة (فترة الصيهود) واعطاء الحرية لمواطنيها الكورد في توفير احتياجاتهم المائية

---

[٢٦]- فەیسەل علی، سیاسەتی ئاوی ئێران وکاریگەری لەسەر هەرێمی کوردستان، گۆڤاری دۆسێی ئێران، سەنتەری لێکۆڵینەوەی ستراتیجی، ژمارە ٨، ٢٠٠٧، ٩٨.

*- الحدود السياسية الدولية: هي فواصل سياسية وقانونية بين الدول، وتحدد على اسس (طبيعية أوبشرية)، فالولاء الذي يقدم من شعب لحكومته مبعثها الشخصية السياسية لتلك الدولة، فالحماية وتطبيق القانون ورعاية مصالح الشعب انما هي الوظيفة الأساسية لأية حكومة تعيش في أرض لها اطار حدودي سياسي وشعب مؤمن بها، وفي نفس الوقت فأن الدولة تخضع للقوانين الدولية ولاتخالف المجتمع الدولي. المصدر:

Jon. Ombrok, The Problem Of Natural Frontiers, Frontiers Of The Future, University Of California Press, ١٩٤١, p.٣-٢٠. & N. MARBURY EFIMENCO, World Political Geography, Second Edition, Fourth Printing, Thomas Y. Croweel Company, New York, ١٩٦٢, p. ٣٠-٤٢.

[٢٧]- استخرجت اطوال الحدود بواسطة قياس المسافات في برنامج:

Microsoft Encarta Premium, Encyclopedia and Atlas, USA, ٢٠٠٩.

[٢٨]- ومقال محرر عبر انترنت، بعنوان، طرح تامين آب مناطق طرمسيري غرب كشور، مديريت منابع آب رودخانەهاي جاري در غرب كشور:

http://www.jamab.com/abgarmsiri.htm>

من تلك المجاري وذلك على حساب المواطنين الكورد في أقليم كوردستان العراق ومنطقة الدراسة[٢٩]. وعلى هذا المنوال قامت ايران ببناء عدد من السدود على نهري الزاب الأسفل وسيروان، منها ثلاثة سدود باسم "وشترمل وتاجان وقرية فرجك" عند محافظة بانه الأيرانية وهذا الأمر له تأثير سلبي على المياه التي تدخل منطقة الدراسة وأقليم كوردستان العراق، وفي هذا الصدد فان حكومة الأقليم قدمت عدة مرات احتجاجات الى القنصلية الايرانية من أجل اجراء محادثات مع المسؤولين الايرانيين.

٥- بناء المنشآت الأخرى للأغراض السياحية كالبحيرات الصناعية ومنشآت النقل.

٦- ظهور التلوث في مياه النهر نتيجة بناء المنشآت الصناعية والأقتصادية التي تنتهي نفاياتها، الأمر الذي يقلل الأنتفاع من مياهه أو يهلك الثروة السمكية لهذا أو ذاك[٣٠].

ويمكن القول ان اقليم كوردستان العراق يشترك بنحو ١٧ رافداً وجدولاً مائياً مع دولة ايران، وتوجد مصادر جميع هذه الروافد النهرية داخل كوردستان ايران[٣١]. وهذا يشكل نسبة ٦٨٪ من مجموع الروافد الحدودية المشتركة. ويقع (٩) من هذه الروافد والجداول داخل منطقة الدراسة ويشترك فيها مع ايران: انظر خارطة رقم (١).

أولاً: نهر الزاب الصغير: يكون الحدود لمسافة ٢٣كم، وهو من أهم المشاريع الإيرانية على رافد نهر الزاب الصغير داخل الأراضي الأيرانية: انظر خارطة رقم (١).

أـ مشروع سد وخزان كرزال بسعة اجمالية قدرها ١.٠٨٠مليار/م٣، مع انتاج طاقة كهربائية مقدارها ٤٠ ميكاواطاً/ساعة سنوياً.

ب- مشروع سد وخزان بريسو بسعة اجمالية تبلغ ١.١٨مليار/م٣، وتوليد طاقة كهربائية بقدرة ٧٠ ميكاواطاً/ساعة سنوياً[٣٢].

ج- تحويل مجرى نهر هةرطێنة: يعد النهر وروافده، الخط الحدودي الفاصل بين بناوه سوته وهةرطينة العراقية وبايوة وباشماخ الإيرانية، حيث قامت إيران بشق عدة قنوات على النهر لسحب مياهه نحو الأراضي الإيرانية وقد ادى هذا إلى النقص في المياه الواردة نحو اراضي محافظة السليمانية والأقليم.

د- نهر زةرين جؤي طةورة "زرين جوي الكبير": ويروي الأراضي الواقعة على جانبي حدود البلدين لمسافة ٢كم، وأقامت إيران ثلاثة سدود على النهر وهي: سد بايوة الذي يروي الأراضي الزراعية في ناحية بايوه. وسد بالآجؤ الذي يروي أراضي باشماخ وسد وسان الذي يروي أراضي وسان الزراعية، وانقطعت المياه الواردة نحو الحدود العراقية بسبب التعسف في استخدام مياه النهر من قبل السلطات الإيرانية. والهدف من انشاء هذه السدود هو انتاج ١٢٠ من الطاقة الكهربائية وتأمين المياه للأراضي السهلية الزراعية الواقعة في مناطق سربيل زهاب وقصرشيرين وكرمانشاه، وجنوب مدينة ثاوة الكوردية في ايران وانتاج طاقة كهربائية قدرها ٢٦ميكاواط كمرحلة أولية من

[٢٩]- سليمان عبدالله اسماعيل، السياسة المائية لدول حوضي دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية، مصدر سابق، ص ٤٦٨.

[٣٠]- عباس علي التميمي، طبيعة مشكلات الأنهر الحدودية العراقية الأيرانية، مصدر سابق، ص٣٧٢.

[٣١]- داهات وئەمنی ئاو لەهەرێمی کوردستاندا، د. فەرهیدون کاکەیی ، سەنتەری لێکۆڵینەوەی ستراتیجی کوردستان، سلیمانی، ٢٠٠١، لا٧٠.

[٣٢]- فؤاد قاسم الأمير، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد، ٢٠١٠، ص٢٣١-٢٣٢.

المشروع[٣٣]. وهذه الروافد المشتركة مع منطقة الدراسة ومواقعها على نهر الزاب الصغير"زێی بضوك" حيث يمكن قطعها من جانب ايران عن منطقة الدراسة في المستقبل هي ما يأتي:

١- رافد ذاراوة: ويكون الحدود لمسافة ٥كم.

٢- رافد بانة: ويكون الحدود لمسافة ١٠كم.

٣- رافد قزلجة: ويكون الحدود لمسافة ٢كم.

٤- رافد بناوة سوتة: وتتركز المشاكل العالقة في هذه المنطقة على نهر بناوة سوتة، حيث يصب هذا الفرع في رافد قزلجة ومن ثم بمسافة يلتقي الأخيرة نهر الزاب الصغير، وتبلغ مساحة حوض تغذيته ٢٢٢٥٠كم^{٢}، وتم الأتفاق على تعيين الحدود بين البلدين وسط مجرى النهر لمسافة ٥كم واستغلال مياهه تبعاً لمبدأ المساواة بين العراق وايران، وقد قام كلا البلدين ضمن مشاريعهما الاروائية بفتح ثلاث قنوات لسحب المياه من هذا النهر لأغراض زراعية، الا ان ايران في عام ١٩٥٤ أثارت مشكلة هي منعها دخول المياه عبر احدى السواقي العراقية، وادعت ايران من جانبها أن هذه المشكلة يجب أن تحل مع بقية المشاكل الحدودية الأخرى بجلسة واحدة آنذاك، ورافق ذلك حفر جدول مائي آخر من قبل الجانب الأيرانى، وقد أثرت تلك المشاريع على تدفق المياه باتجاه أراضي اقليم كوردستان داخل المحافظة وأدت بدورها الى حدوث أضرار كبيرة بمزارع المواطنين الكرد في المنطقة[٣٤]. ويعد هذا النهر من أكثر انهار محافظة السليمانية في إقليم كردستان العراق إثارة للمشاكل بين الطرفين العراقي- والأيراني، وذلك من خلال سعي ايران بقطع مياه النهر وارغام السكان المحليين القاطنين بالقرى الحدودية حيث يمتهنون الزراعة والرعي كمصدر لعيشهم على ترك قراهم والانتقال إلى أماكن أكثر وفرة للمياه، وقد شجعت هجرة هؤلاء الفلاحين على تزايد مجاميع المهاجرين من إيران باتجاه إقليم كردستان وتزايد التخلخل السكاني في المنطقة ومزيد من اثارة المشاكل بين السكان القاطنين الكورد في جانبي الحدود العراقية- الأيرانية[٣٥].

٥- رافد جؤطة سوور الذي يعبر خط الحدود.

ثانياً- رافد سيروان: ويكون هذا الرافد خط الحدود لمسافة ٢٥كم جنوبي منطقة الدراسة وضمن قضاء هةلةبجة، وكما يبدو فان ايران تنفذ حاليا مشروعاً أكبر من ذلك بكثير يتمثل في تغيير مجرى نهر سيروان الذي يمر من بين وديان عميقة داخل الاراضي الايرانية، وذلك عبر شق نفقين طويلين بطول ٤٥كم في احد الجبال الذي يحاذي مجرى النهر بهدف تحويل المياه من خلالهما باتجاه المناطق الواقعة خلف مدينة جوانرو الكردية لتنتهي الى مصبات في عمق الاراضي الايرانية، وبشكل آخر يهدف تحويل مياه نهر سيروان عبر جدول اصطناعي الى نهر كرخة. وفي

---

[٣٣]- مقال محرر عبر انترنت، بعنوان، معرفي ثروذة مطالعات شناخت نيروطاهماي برقابي در حوزة سيروان، مهندسين مشاور آب وتوسعه ثايدار:

>http://abtop.ir/index.php?option=com_content&view=article&id=٦٠&ltemid=٧١&lang=fa

ومقال محرر عبر انترنت، بعنوان، طرح تامين آب مناطق طرمسيري غرب كشور، مديريت منابع آب رودخانةهاي جاري در غرب كشور:>http://www.jamab.com/abgarmsiri.htm

[٣٤]- محمد جواد علي المبارك، اثر المياه في العلاقات بين الدول دراسة في مكامن الصراع أو التعاون بين دول المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص٨٣-٨٤، غير منشورة.

[٣٥]- د. عبد خليل فضل، ستراتيجية الحدود العراقية- الأيرانية وتطوراتها السياسية، مصدر سابق، ص٥٨٣.

حال استكمال هذا المشروع الخطير خلال أقل من اربع السنوات القادمة فان نهر سيروان سيغدو هو الآخر أثرا بعد عين لامحال[٣٦]. ومن أهم المشاريع الإيرانية على رافد نهر سيروان داخل أراضيها، انظر خارطة رقم (١):

أ ـ مشروع خزان قشلاغ، وقد تم انجازه على جدول قشلاغ أحد جداول نهر سيروان، وذلك في سنة ١٩٧٨، ويبلغ ارتفاع السد ٧٠مترا وطوله عند القمة ٢٠٠مترا وبسعة خزانية تبلغ ٩٦٠مليون/م٣. والغاية المعلنة منه إيصال مياه الشرب لمدينة سنة الكردية وإرواء بعض الأراضي الزراعية.

ب- مشروع سد كاوشان التخزيني ويهدف المشروع الى نقل نحو ٢٦٠مليون متر مكعب من المياه، من حوض نهر سيروان الى حوض نهر كرخة ومزج المياه السطحية مع الجوفية لأرواء ٣٠١ ألف هكتار من أراضي سهول كامياران وبيلور وكذلك تأمين مليون متر مكعب من مشروع مياه كرمانشاه طويل الأمد.

ج- مشروع اقامة حواجز في مجرى نهري سيلاخو، وجغلوندي بهدف تحسين ري ٩٢٠٠هكتار من السهول المذكورة[٣٧].

والروافد المشتركة الواقعة بين البلدين على النهر هي:

١- رافد بيارة الذي يكون خط الحدود لمسافة ١كم ضمن قضاء هةلةبجة.

٢- رافد زةمكان: وهو يعبر خط الحدود ويصب في نهر سيروان جنوب سد وبحيرة دربنديخان ضمن قضاء دربنديخان، وتنبع مصادره من جبال شاهان داخل اراضي كوردستان الأيرانية ويبلغ طول النهر ١٦٠كم، وتبلغ مساحة حوضه نحو ١٦٠٠كم٢، ويقع ٩٥٪ منه داخل ايران والنسبة القليلة الباقية تقع في الأراضي العراقية ضمن محافظة السليمانية، ويشكل هذا الرافد ١٥٪ من مياه نهر سيروان. ويصب فيه داخل ايران جدول ضةمي طةراو الذي يأتي من منطقة هؤريَن شيَخان بالقرب من منطقة بانى بؤلآن ويصب داخل الأراضي الأيرانية في رافد زةمكان[٣٨]. ونتيجة لذلك فأن استثمار حصة ايران من مياه المشاريع المنجزة سيعود عليها بنحو ١.٣مليار/م^{3} من المياه، تستخدم في ري ١٣٦ألفاً و٣٨٠هكتاراً من الأراضي الزراعية. أما تأمين مياه الشرب لمدينة سقز وسكانها الذين يبلغ عددهم ٢٣٠ ألف عام ٢٠١٢ فسيكون من بحيرة "يمين آباد" التخزينية بمقدار ٦٦٥ ليتراً في الثانية[٣٩].

---

[٣٦] - مقال محرر عبر انترنت، بعنوان، معرفي ثروذة مطالعات شناخت نيروطاهماي برقابي در حوزة سيروان، مهندسين مشاور آب وتوسعه ثايدار: <http://abtop.ir/index.php?option=com_content&view=article&id=٦٠&ltemid=٧١&lang=fa>

[٣٧] - غلام حسين نهازي، مشكلة المياه في ايران(١) "دراسة حول مصادر المياه وكيفية استغلالها"، دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الأستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، ١٩٩٤، ص٤١٢.

[٣٨] - مقال محرر عبر انترنت، بعنوان، طرح تامين آب مناطق طرمسيري غرب كشور، مديريت منابع آب رودخانةهاي جاري در غرب كشور: <http://www.jamab.com/abgarmsiri.htm>

[٣٩] - غلام حسين نهازي، مشكلة المياه في ايران(١) "دراسة حول مصادر المياه وكيفية استغلالها"، مصدر سابق، ص٤١٢.

خارطة (1)

المشـــاريع المائيـــة الايرانيـــةفي حوضي نهري الـزاب الصـــغير و ســـيروان داخل اراضـيها

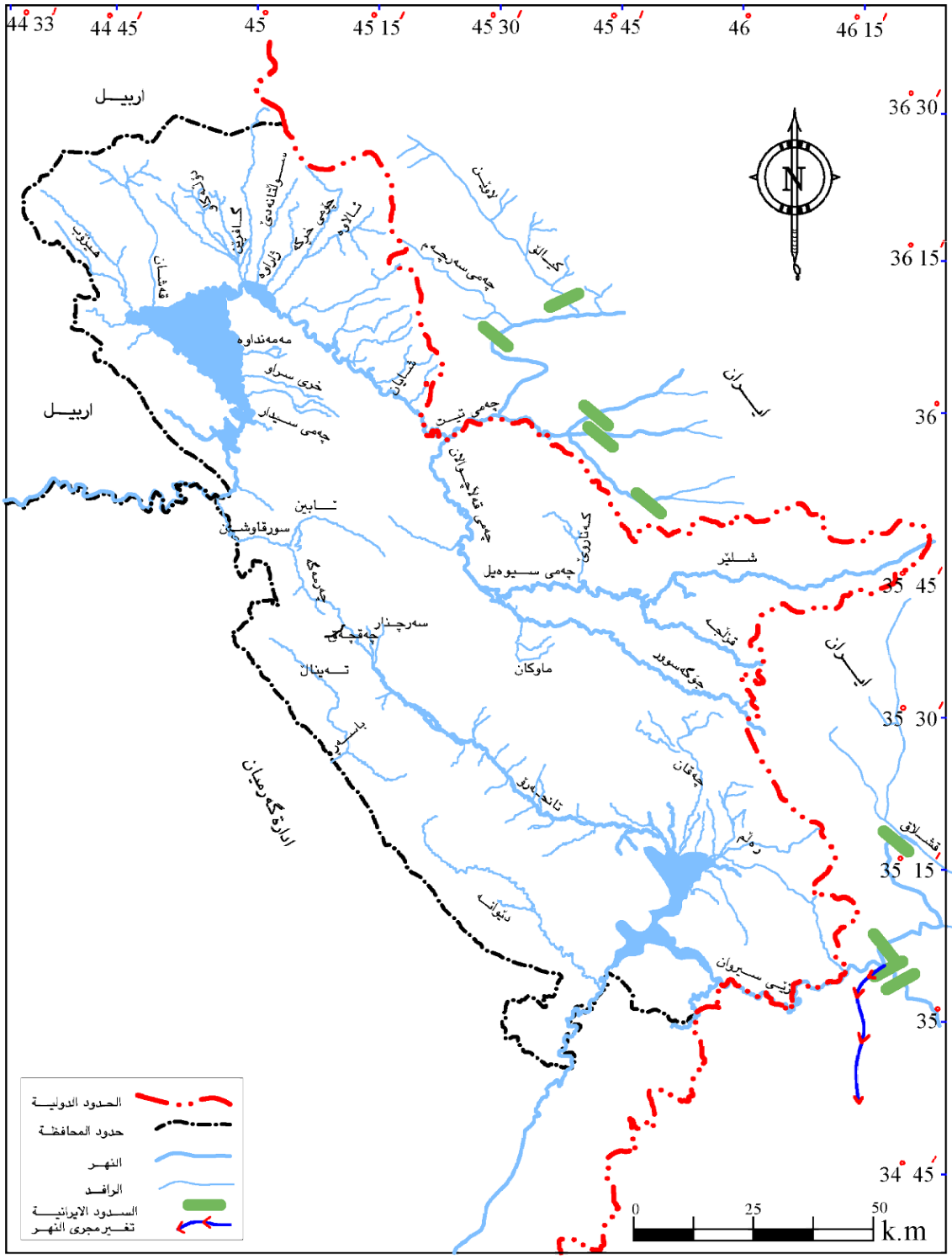

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على :

1 – د.شاكر خصباك ، العراق الشمالي، المصدر السابق، ص 96 .

2 – فؤاد حمة خورشيد ، قصاء پشدەر دراسة في الجغرافية البشرية)، المصدر السابق، ص 12 .

3– سازمان جغرافيائی نيروهای مسلح نقشه عمليات مشترك (زمنی) ،چاپدوم، 1373شمسی مقياس 1:250000 .

تأثير الخطط والمشاريع الأيرانية في تقليل المياه ضمن المحافظة واقليم كوردستان العراق:

كما أوضحنا من قبل فان مشكلة المياه واحدة من التحديات التي باتت تهدد أمن الأقليم واستقرار في ظل المتغيرات الدولية الجديدة هي السياسات المائية لدول الجوار الجغرافي (ايران) بحيث برزت قضية المياه (حرب المياه) تطفو على السطح. ان المشكلة المتعددة للمياه التي يعاني منها الأقليم ستزداد سوءاً خلال الأعوام المقبلة بل وتصبح المياه أحد العوامل الستراتيجية في السلوك السياسي الخارجي لدول المنطقة ولاسيما ايران التي هي المعنية في هذه الدراسة. وقد تكهن بعض الخبراء بأن الموارد المائية سوف تلعب دوراً في تشكيل سياسات دول المنطقة أكبر من الدور الذي يلعبه النفط[٤٠]. وعليه فأن تحقيق الأمن المائي يجابه تحدياً حقيقياً يتمثل بالسياسات المائية لدول الجوار الجغرافي للأقليم (ايران وتركيا). ومن هنا سوف نحدد آثار التأثيرات السلبية والخطيرة للسياسة المائية الأيرانية على جارتها حكومة اقليم كوردستان في المجالات الأستثمارية المختلفة للمياه وهي كالآتي:

١- تأزم وضع الأراضي الزراعية بالعراق، اثر تدني مستوى المياه الداخلة لأقليم كوردستان، وقد تجلى ذلك بصورة واضحة في مفردات الحياة المعيشية، ولاسيما المفردات الزراعية، وانخفضت الأنتاجية في هذا المجال إلى أكثر من ٥٠٪، وتأثر القطاع الزراعي في الأقليم من نقص مياه نهري الزاب الصغير وسيروان حيث تقلصت المساحات المزروعة ولاسيما محصول الشلب وفي تقدير الخبراء الاقتصاديين فان انتاج هذا المحصول قد انخفض بنسبة ٩٠ بالمئة وهذا ينعكس سلباً على قطاع تربية المواشي الذي يعتمد على الشعير كمادة غذائية بنسبة ٦٠ بالمئة وافلاس العديد من المزارعين الصغار.

٢- تزامن انخفاض مستوى ماء نهر الزاب الصغير وسيروان، مع موجة الجفاف في الأعوام الأخيرة، فضلا عن انحباس الأمطار وقلة الثلوج في جميع مناطق الأقليم المختلفة في فصل الشتاء فقلت مصادر تغذية النهر وذكر سكان محليون في المحافظة أنهم لاحظوا انخفاض مستوى ماء بعض الروافد الذي يمر في مناطقهم، إلى مستويات وصفها بعضهم بالمخيفة. ونشير هنا إلى أن كمية المياه لنهر الزاب الأسفل بلغت في السنوات الأخيرة نحو ١٠.٠٧مليارات/م٣، وتشكل نسبة ٤٥٪ من المعدل العام، وتجدر الأشارة إلى أن إجمالي الخزين الحي في السدود والخزانات كان قد بلغ حتى السنوات الأخيرة كمية مقدارها ٢٢.٢٦ ملياراً/م٣، وهو أقل من إجمالي الخزين الحي للأعوام السابقة بمقدار ٩.١٩ مليارات/م٣. وفي حال قيام ايران بتنفيذ مشاريعها المائية سوف تقل كمية الوارد المائي الواصل من نهري الزاب الصغير وسيروان الى المحافظة خصوصاً و اقليم كوردستان العراق عموماً بنسبة ٢٣٪، وهذا له تأثيرات سلبية كبيرة وحادة على المنطقة، من أبرزها التقليل من قيمة سدي دوكان ودربنديخان من خلال انخفاض نسبة الفائدة الوحيدة منهما لسكان المنطقة والأقليم وهي توليد الطاقة الكهربائية، خصوصاً في ظل استمرار الجفاف الذي يصيب منطقة الشرق الأوسط[٤١].

٣- توقف تجهيز السدود للطاقة الكهربائية، اذ إن قلة المياه في الأقليم والمحافظة بدأت تؤثر على فعالية السدود في تجهيز الطاقة الكهربائية، وأدى ذلك إلى توقف منظومات الطاقة الكهربائية في سدي دوكان ودربنديخان الأمر الذي سيؤثر في النشاط الصناعي، والبنى التحتية كمحطات تصفية المياه ومصافي النفط.

---

[٤٠]- د. رواء زكي يونس الطويل، مخاطر الأمن المائي العربي وخيارات التنمية المائية للقرن الحادي والعشرين، الطبعة الأولى، دار الزهران، عمان، الأردن، ٢٠١٠، ص٥٩.

[٤١]- سليمان عبدالله اسماعيل، السياسة المائية لدول حوضي دجلة والفرات وانعكاساتها على القضية الكردية، مصدر سابق، ص٤٧٢.

٤- تأثير تغيير مسار الروافد النهرية المذكورة بشدة في موجودات المياه الجوفية في المحافظة وتخفيضها الى مستويات خطيرة جداً.

٥- هذا الانحسار في روافد المياه يؤدي الى تغييرات في الواقع البيئي وهلاك الثروات الطبيعية والطيور المستوطنة والمهاجرة وانقراض النباتات الطبيعية المحلية، وتقليص المناطق الخضر والمراعي والمساحات المزروعة وما يعنيه ذلك من تأثير على المناخ ورفع درجات الحرارة وتغيير طبيعة المنطقة بيئياً، وقد ينعكس بشكل خطير على زيادة نسبة التصحر في المنطقة وزيادة نسبة الملوثات في مياه الأنهر، إضافة الى مشاكل الصرف الصحي التي ستؤدي إلى تلوث نوعية المياه، حيث تبلغ نسبة التلوث نحو ١٨٠٠ مج/ لتر الآن، في حين أن المعدل العالمي هو نحو ٨٠٠ مج/ لتر.

٦- أما إيران فقد باشرت مشاريعها لإقامة السدود على الأنهار المشتركة، أو لتغيير مسار الأنهار أنفسها منذ مطلع ستينيات القرن الماضي، وربما بقي أثر ذلك أقل ظهورا أمام الرأي العام، لكون الأنهار صغيرة الحجم وليست مثل دجلة أو الفرات، لكن الواقع يؤشر الى تأثيرات مدمرة في المناطق الحدودية، وقد عرض نهر سيروان لأكبر عملية سطو على حصص الأقليم وخصوصاً منطقة الدراسة حينما تم تغيير مساره. بشكل يؤدي إلى إلحاق أضرار جسيمة بالمنطقة زراعياً، علماً أن مياه النهر تسير في أراض مختلفة التضاريس، وهو تعسف واضح بحق المنطقة ومخالف لكل المواثيق والأعراف لأن الساكنين في الدولتين من القومية الكوردية وأحياناً من العشيرة نفسها.

٧- ان الإحصائيات تؤشر الى أن هناك عجزا فادحا في المصادر الطبيعية للمياه العذبة اللازمة لأغراض الاستهلاك البشري ولأغراض الزراعة والتوسع فيها تبعا للزيادات المطردة في عدد سكان الأرض، ولما كانت الأنهار الدولية المشتركة بين أكثر من دولتين، ولاسيما في الدول النامية لم تجد لها حلولا قانونية حاسمة تمنع الخلاف والتفسيرات المتقابلة، فمن المتوقع أن يكون القرن الحادي والعشرون قرن حروب الماء، ما لم يتوصل العالم إلى حلول عادلة تضمن حقوق الدول المتشاطئة على حوض الأنهار الدولية ويمنع الدول التي تمنحها تضاريس مرور النهر القدرة على إلحاق الحيف بدول أسفله.

٨- ان تطور استخدامات المياه في ايران بانشاء مشاريع السيطرة والتخزين والمشاريع الاروائية ولعدم وجود اتفاق يحدد حصة كل بلد من المياه سيجعل اقليم كوردستان في موقف حرج لأن ذلك سيؤثر بشكل كبير في كمية المياه الواردة إليه ونوعيتها، وستكون ايرادات المياه المتوقعة في تناقص عن الايراد الطبيعي ولاتغطي الاحتياج المطلوب بسبب غياب الاتفاقيات التي تحدد الحصص المائية، ويؤدي ذلك الى التخلخل في الكثافة السكانية ثم الى تركهم مناطقهم الأصلية أرض آبائهم وأجدادهم.

٩- لما كانت منطقتنا تختزن الكثير من أسباب التوتر، فإن إضافة عوامل جديدة اليها سيعجل في أحسن الأحوال الى عدم الاستقرار، وربما تمثل إقامة السدود على الأنهار المشتركة من قبل دولة ايران في أعالي تلك الأنهار دون الأخذ بنظر الاعتبار لمصالح دول المرر أو المصب، تجسيدا بشكل أو بآخر للتعريف الذي وضعته الأمم المتحدة للعدوان، ولأن العراق يقع في مركز التوترات المائية والسياسية الأقوى، فإن حقوقه المائية تضيع وتتكرس عملية اغتصاب منظمة لحصص يرتبها له القانون الطبيعي مع شريكته ايران في مياه دجلة وروافدها.

١٠- ان شحة المياه شملت أيضاً الأقسام الشمالية منه في كردستان العراق، حيث أعلنت حكومة الإقليم أن عام ٢٠٠٨ سيكون عام الجفاف في الاقليم، وشكلت لجنة في مجلس الوزراء مع رصد ١٢٠ مليون دولار لمواجهة هذه المشكلة، وتوفير المياه الصالحة للشرب المواطنين، وتوفير العلف للمواشي والحيوانات، وقررت اللجنة تعويض الفلاحين بسبب الأضرار التي لحقت بهم جراء تلف المحاصيل الزراعية، بعد انخفاض نسبة سقوط الأمطار في ذلك العام، وكان هذا

سببا قويا لقيام حكومة الاقليم بدراسة السبل للوصول إلى نتائج ايجابية في هذا المجال، وعلى وجوب اتخاذ بعض الاجراءات لمواجهة الموقف المائي الشحيح، أهمها: التقنين بالتجهيزات المائية للأنهر والجداول كافة، وتطبيق نظام المراشنة ضمن المشاريع الاروائية، والقيام بتمديد كافة محطات مشاريع اسالة الماء الواقعة على عمودي نهر دجلة وروافده، علماً أن الكثير من الأراضي الزراعية في إقليم كردستان العراق أصبح عرضة للجفاف.

١١- واخيراً يمكن أن نقول ان خفض كمية المياه الواردة إلى العراق يؤثر أيضاً في كيفية استغلال المياه وطبيعتها كماً ونوعاً، وبكل تأكيد فإن التأثيرات السلبية في بيئة الأقليم والمحافظة ستنعكس سلباً على جميع مناحي الحياة البشرية والحيوانية والنباتية، ويجب السعي منذ الآن الى ايجاد مخرج سليم مناسب للحفاظ على بيئة المنطقة من تأثيرات هذه المشاريع الكبيرة من قبل الجانب الأيراني، وهذا هو واجب حكومة اقليم كوردستان والعراق بدرجة رئيسة. وبهذا فان ايران أتخذت تلك الأجراءات نحو مصادر المياه التي تدخل عند حدود الأقليم؟ الأمر الذي يؤدي الى الإضرار باقليم كوردستان حيث ان المياه تشكل جسراً للسلام والوئام والتعايش بين الجميع مع كونها مصدراً اقتصادياً وبيئياً ومن الضروري استخدامها بالشكل الأمثل. علماً ان السلطات العراقية وحكومة اقليم كردستان لم يصدر عنهما اي رد فعل او موقف رسمي حيال ما يعده العديد من المحللين والمتابعين للشأن العراقي والكوردي إعلانا لحرب المياه من جانب ايران ضد الأقليم أولاً ثم العراق بغية ممارسة المزيد من الضغوط السياسية عليه، ولاسيما في ظل توفر الذرائع الممثلة بموسم الجفاف الحالي الناجم عن قلة سقوط الامطار مع ارتفاع درجات الحرارة في السنوات الأخيرة حيث تعاني منه الدول الثلاث في المنطقة ولاسيما ايران والعراق[٤٢].

[٤٢]- صافي الياسري، حرب المياه الايرانية التركية على العراق، دار بابل للدراسات والأعلام، بغداد، ٢٠١٠، ص٥.

الأستنتاجات

١- تتجلى مشكلة تقسيم المياه في المحافظة مع دولة ايران على أوجه متعددة منها انتهاكات وممارسات غير القانونية وغير شرعية، كالإجراءات المائية الإيرانية المعلنة وغير المعلنة عند تحويل مجاري وروافد الأنهار التي تنبع من أراضيها وتصب في أراضي محافظة السليمانية والتي تعتبر انتهاكاً للقانون الدولي الخاص بالأنهار المشتركة.

٢- تتجلى من العرض السابق خلال البحث للإجراءات الإيرانية، بأن نيَّة إيران بشأن المياه منذ الخمسينات وأشتدت في الستينات من القرن الماضي، ولم تنقطع الإجراءات الإيرانية المنفردة بشأن قطع الروافد المائية (الدولية) التي تغذي نهر دجلة في الأراضي العراقية ومازالت مستمرة على نهجها.

٣- يمكن إجمال الممارسات الإيرانية المنفردة من خلال تحويل مجاري الأنهار نحو الأراضي الإيرانية وانشاء العديد من المشاريع المائية على الأنهر وفروعها بزعم الاستفادة منها لتطوير المساحات المروية داخل اراضيها في المناطق الحدودية غربي إيران، مما يؤدي مستقبلاً إلى انخفاض المياه الواردة إلى أراضي المحافظة بنسبة عالية قد تصل الى (٦٠-٧٠٪).

٤- في حال انتهاء ايران من مشاريعها المائية في المستقبل القريب جداً على رافدي الزاب الصغير وسيروان، قد تشهد محافظة السليمانية جفافاً لاسابق له، ويؤدي أيضاً الى أضرار بالغة بالسكان ومزارع وبساتين المحافظة وقد يؤدي فعلاً الى تصحر الأراضي الزراعية وخروجها من حيز الإنتاج الزراعي، حيث تظهر خطورة هذا العمل الذي تقوم به السلطات الإيرانية تجاه المدن وقرى المحافظة مستقبلاً، الأمر الذي لا يتفق مع نصوص الشريعة الأسلامية وعلاقات حُسن الجوار بين البلدين.

التوصيات

١- على حكومة اقليم كوردستان تفعيل الجهد القانوني – الفني لتحديد حقوق الأقليم المائية وتفعيل الجهد الدبلوماسي على المستوى العربي والإقليمي والدولي لضمان المصالح المائية المكتسبة للأقليم.

٢- التوصل مستقبلاً الى اتفاقات وحلول عادلة مع ايران حول تقسيم المياه ضمن أحواض الأنهار المشتركة بشكل تضمن حقوق الأقليم من المياه المتدفقة نحو اراضيها، ويمنع دولة ايران من إلحاق الضرر بالأقليم عامة ومحافظة السليمانية خصوصاً، خاصة مع ارتفاع درجة حرارة الأرض وانخفاض نسبة تساقط الأمطار خلال السنوات الأخيرة في المنطقة بشكل اصبحت احدى السمات المناخية في المنطقة ككل.

٣- ضرورة استعمال الورقة الاقتصادية والتجارية للضغط على الجانب الإيراني، لا سيما أن حجم التبادل التجاري بين (اقليم كوردستان وايران) في السنوات الأخيرة فاق العشر مليارات دولار، وان استعمال هذه الورقة يتطلب قراراً سياسياً حازماً لمنع ايران من قطع أو تحويل مسار أي فرع نهري يدخل أراضي المحافظة.

٤- اعتماد مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية على المستوى الوطني والاستعانة بالخبرات العلمية والتقنية الحديثة لرفع أداء مؤسسات المياه المناطقية وتحقيق الإدارة المائية الرشيدة وعدم تعليق الإخفاقات وسوء الإدارة المائية على المستوى الداخلي. واعتماد التقنيات الحديثة في الزراعة الكفيلة بالحد من الهدر المائي وزيادة الانتاج الزراعي.

قائمة المصادر

الكتب العربية:

١- جابر الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الأيرانية، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، ١٩٧٠.

٢- جابر الراوي، الغاء الأتفاقية العراقية- الأيرانية لعام ١٩٧٥ في ضوء القانون الدولي، بغداد، ١٩٨٣.

٣- رواء زكي يونس الطويل، مخاطر الأمن المائي العربي وخيارات التنمية المائية للقرن الحادي والعشرين، الطبعة الأولى، دار الزهران، عمان، الأردن، ٢٠١٠.

٤- زكريا السباهي، المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية، الطبعة الأولى، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٩٤.

٥- شاكر عبدالعزيز المخزومي، في طريق العطش"أزمة المياه في العراق وبعض الدول العربية"، الطبعة الأولى، دار الورد، الأردن، ٢٠١١.

٦- شوكت حسين، القواعد الدولية لتنظيم استغلال مياه الأنهار الدولية، الباحث الغربي، لندن، ١٩٩٠.

٧- صافي الياسري، حرب المياه الايرانية التركية على العراق، دار بابل للدراسات والأعلام، بغداد، ٢٠١٠.

٨- صبحي أحمد زهير العادلي، النهر الدولي المفهوم والواقع في بعض أنهار المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٧.

٩- عادل محمد العضايلة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط "الحرب والسلام"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥.

١٠- عبد المقصود حجو، المياه العربية وصراع الشرق الأوسط، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦.

١١- عبدالله مرسي العقالي، المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية، مركز الحضارة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٩٧.

١٢- عزالدين علي خيرو، الفرات والقانون الدولي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٦.

١٣- عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، الطبعة الأولى، دار رسلان، دمشق، ٢٠٠٨.

١٤- غلام حسين نهازي، مشكلة المياه في ايران (١) "دراسة حول مصادر المياه وكيفية استغلالها"، دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الأستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، ١٩٩٤.

١٥- فلاح شاكر أسود، الحدود العراقية الأيرانية "دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين"، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٠.

١٦- فؤاد قاسم الأمير، الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد، ٢٠١٠.

١٧- قيس حمادي العبيدي، "مشكلات الأنهار الحدودية الرئيسة بين العراق وايران وتأثيرها على الأمن المائي العراقي"، جامعة بغداد، ٢٠١١.

١٨- منذر الموصلي، عرب وأكراد، دار الغصون، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٦.

المجلات العلمية:

١- عباس علي التميمي، طبيعة مشكلات الأنهر الحدودية العراقية الأيرانية، مجلة آداب المستنصرية، العدد ٧، ١٩٨٣.

٢- عبد خليل فضل، ستراتيجية الحدود العراقية- الأيرانية وتطوراتها السياسية، مجلة آداب المستنصرية، العدد ١٠، ١٩٨٤.

٣- محسن عبدالصاحب المظفر، مشكلات الموارد المائية في ايران دراسة جغرافية، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد٢٣، تموز، ١٩٨٩.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

١- حسين عليوي عيشون، مشكلة المياه في الوطن العربي وأثرها في أمنه القومي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٢.

٢- رقية خلف حمد الجبوري، الموارد المائية العربية وتأثيراتها في الأمن الغذائي العربي مع اشارة ولاسيما للعراق "الأمكانيات والمحددات"، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الأدارة والأقتصاد.

٣- محمد جواد علي المبارك، اثر المياه في العلاقات بين الدول دراسة في مكامن الصراع أو التعاون بين دول المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤، غير منشورة.

المصادر الكوردية:

١- ئازاد نەقشبەندی، سیاسەتی ئاوی دەوڵەتانی حەوزی دیجلە وکاریگەریّتی لەسەر هەرێمی کوردستانی عێراق، گۆڤاری سەنتەری برایەتی، ساڵی چوارەم، ژمارە ١٨ تایبەت بەکۆنفرانسی زانستی ئاو، چاپخانەی وەزارەتی پەروەردە، هەرێمی کورستانی عێراق، هەولێر.

٢- فەرەیدون کاکەیی ، داهات وئەمنی ئاو لەهەرێمی کوردستاندا، سەنتەری لێکۆڵینەوەی ستراتیجی کوردستان، سلیمانی، ٢٠٠١.

٣- فەیسەل علی، سیاسەتی ئاوی ئێران وکاریگەری لەسەر هەرێمی کوردستان، گۆڤاری دۆسێی ئێران، سەنتەری لێکۆڵینەوەی ستراتیجی، ژمارە ٨، ٢٠٠٧.

المصادر الأنكليزية:

١- Arab Republic of Egypt, Ministry of Foreign Affairs, Egypt & the Nile, Cairo, ١٩٨٤.

٢- JOHN SMAll & MICHAEL WITHERICK, AMODERN DICTIONARY OF GEOGRAPHY, THIRD EDITION, LONDON, ١٩٩٥.

٣- Jon. Ombrok, The Problem Of Natural Frontiers, Frontiers Of The Future, University Of California Press, ١٩٤١.

٤- N. MARBURY EFIMENCO, World Political Geography, Second Edition, Fourth Printing, Thomas Y. Croweel Company, New York, ١٩٦٢.

المقالات المحررة عبر الأنترنت:

١- عون ذياب مدير المركز الوطني لأدارة الموارد المائية في العراق، تعطيش العراق، بحث محرر من الأنترنت عن وزارة الموارد المائية العراقية.

٢- طرح تامين آب مناطق طرمسيري غرب كشور، مديريت منابع آب رودخانهاي جاري در غرب كشور:
http://www.jamab.com/abgarmsiri.htm>

٣- معرفي ثروذة مطالعات شناخت نيروطاههاي برقابي در حوزة سيروان، مهندسين مشاور آب وتوسعه ثايدار:
http://abtop.ir/index.php?option=com_content&view=article&id=٦٠&ltemid=٧١&
>lang=fa

پوختەی لێکۆڵینەوەکە

سیاسەتی ئاوی ئێران دەربارەی هەردوو حەوزی روباری زێی بچوك وسیروان وشوێنەواری لەسەر داهاتوی سامانی ئاوی لەپارێزگای سلێمانیدا

ئەم لێکۆڵینەوەیە ئامانجی ئەوەیە کەکێشەی دابەشکردنی ئاو لەسێبەری گۆرانکارییە نێودەوڵەتیە نوێکاندا وەك مەترسیەکی گەورە لەسەر ئاسایش وئارامی هەرێم ئاشکرا بکات ئەمەش لەروانگەی سیاسەتی ئاوی دەوڵەتی ئیسلامی ئێرانی دراوسێوە. بەبیروڕای لێکۆڵەرەوە کێشە جۆراوجۆرەکانی ئاو لەپارێزگای سلێمانی و هەرێمدا لەماوەی چەند ساڵێکی کەم لەداهاتوودا گەورەتر دەبێت، تەنانەت ئاو دەبێتە یەکێك لە چەکە کارا وگرنگەکان لەرەفتاری سیاسەتی دەرەوەی وڵاتانی ناوچەکە، لەسەر ئەم بنەمایەش بەدیهێنانی ئاسایشی ئاو بۆ هەرێم وپارێزگاکە وەك بەشێك لەهەرێم بەرەوروووی هەرەشەی راستەقینەی سیاسەتی ئاوی وڵاتانی دراوسێی هەرێم بەتایبەت وڵاتی ئێران دراوسێی پارێزگاکە دەبێتەوە.

دەرەنجامەکانی ئەم لێکۆڵینەوەیە دەریدەخات کە گەشەکردنی وەبەرهێنانی ئاو لەئێراندا لەرووی دامەزراندن وئەنجامدانی چەندین پڕۆژەی دەستبەسەرداگرتن (بەندداو) وکۆکردنەوە و ئاودێریەوە کاردەکاتە سەر کەمکردنەوەی بەشە ئاوی هاتوو لەئێرانەوە بۆ پارێزگاکە وهەرێم بەتایبەت لەکاتی نەبوونی رێکەوتننامەیەك بۆ دیاریکردنی بەشی هەرلایەکیان لەئاو، وەلەگەڵ تەواوبوونی وڵاتی ئێران لەداهاتوویەکی نزیکدا لەهەموو پرۆژە ئاوییە گەورەکانی لەسەر هەردوو روباری زێی بچوك وسیروان ولقەکانی کە لەچیاکانیەوە هەڵدەقوڵێن ودێنە پارێزگای سلێمانیەوە بەرەوروووی گەورەترین کرداری دەستبەسەرداگرتن دەبنەوە بەتایبەت لەکاتی تەواوبوونی پرۆژەی گۆڕینی رێرەوی هەردوو رووبارەکە ولقەکانیان بۆ ناوەوەی وڵاتی ئێران، ئەمەش بەشێوەیەکی گەورە کاردەکاتە سەر کەمکردنەوەی بری ئاوی هاتوو بۆ ناوپارێزگاکە بەشێوەیەك ناتوانێت لەداهاتوودا پێویستیە ئاوییەکانی دانیشتوان دابین بکات. وەبەپێی ئامارە بەردەستەکانی لای دامەزراوە پەیوەندیدارەکانی تایبەت بەکێشەی رێکخستن ودابەشکردنی ئاو دەرکەوتووە کەموکورتیەکی تەواو هەیە لەسەرچاوە سروشتیەکانی ئاوی پاکی پێویست بۆ بەکارهێنانی مرۆیی وکاروباری کشتوکاڵی و پیشەسازی وخزمەتگوزاریەکان، وفراوانبوونی بەکارهێنانی ئاو لەهەریەکێك لەم بوارنە لەداهاتوودا بەپێی زۆربوونی دانیشتوان دەگۆڕێت. وەلەسەر ئەم بنەمایەش هەردوو لیکۆڵەرەوە پیشنیاردەکەن کەپێویستە لەسەر حکومەتی هەرێمی کوردستان لەداهاتوودا بگەنە رێکەوتن وچارەسەری دادپەروەرانە لەگەڵ دەوڵەتی ئێراندا دەربارەی دابەشکردنی ئاو لە ئاوزێلی رووبارە هاوبەشەکاندا بەشێوەیەك مافی هەرێم وپارێزگاکە لەئاوی هاتوو بۆ ناو خاکەکەی بپارێزێت، ورێگەبگرێت لەوەی دەوڵەتی ئێران زەرەروزیان بەبەهەرێم بەگشتی وپارێزگای سلێمانی بەتایبەت بگەیەنێت، بەتایبەتیش لەگەڵ بەرزبوونەوەی پلەی گەرمای زەوی وکەمبوونەوە بڕی باران بارین لەم ساڵانەی دواییدا لەناوچەکە بەشێوەیەك بووەتە یەکێك لەسیفەتە دیارەکانی ئاووهەوای ناوچەکە بەگشتی. لەلایەکی ترەوە پێویستە کارتی ئابوری وبازرگانی بۆ فشار خستنەسەر ئێران لەلایەن هەرێمەوە بەکاربهێنرێت، بەتایبەت کەقەبارەی ئاڵوگۆڕی بازرگانی نێوان هەرێمی کوردستان وئێران لەم ساڵانەی دواییدا زیاتر لە ١٠ ملیار دۆلاری تێپەڕاندووە، وەبەکارهێنانی ئەم کارتەش پێویستی بەبڕیارێکی سیاسی تەواو یەکلاکەرەوەی هەیە بۆ رێگەگرتن لەهەوڵەکانی ئێران لەپێناو بڕین یان گۆڕینی رێرەوی هەر رووبار ولقێکی رووبارەکاندا بێت کەدێنە خاکی پارێزگاکەوە.

Abstract

The Iranian water policy about the River basins Little zab and Sirwan and its Future Impacts on water resources in the Province of Sulaymaniyah

This research is aimed to highlight the issue of the distribution of water as one of the challenges that threatens the security of the region and its stability in the light of the new international changes through the policy of water of the neighboring Islamic Republic of Iran. The researcher believes that the various problems of water that the province and also the region goes through, will get worse during the next few years, and water will become one of the strategic weapons in the political behavior of the outside countries of the region. Therefore, to achieve water security for the region and the province as a part of it, it tackles real challenge for the water policies of the geographical neighboring countries of the region and specially the neighboring Islamic Republic of Iran.

It is concluded that the water use expansion in Iran in the course of its establishment of controlling, storage, and irrigation projects would affect the water of the province and the region, especially with the lack of an agreement which determines the share of each country, and nearly at the end of the water projects of the Islamic Republic of Iran on its large rivers Little Zab and Sirwan and their branches that stem from the mountains and the entrance to the province will set the province to the biggest rob of the water quotas in the region, and especially the area of the study when the course of the two mentioned rivers and their branches are going to be changed. That will seriously affect the amount of incoming water and the incoming water will be falling continuously and it will not provide the essential needs.

According to the statistics of the institutions concerned with water organization and distribution, there will be a serious deficit in the natural sources of fresh water needed for human consumption and for agricultural, industrial, and service purposes, and the expansion of water usage in the future depending on the permanent increase of the population

Therefore, the researchers propose that Kurdistan Regional Government should reach at preceding agreements and equitable solutions with Iran concerning water distribution of the shared river basins guaranteeing the region the rights of water flowing into its territories, and preventing the Islamic Republic of Iran to cause damage to Kurdistan Region generally and the province of Sulaymaniyah particularly, especially when the Earth's temperature is going up and rainfall is decreasing in the last few years in the region, which has become one of the features of the climate in the whole area as a whole. On the other hand the need to play the trade and economic cards right to force the Iranian side, especially as the amount of trade exchange between the (Kurdistan Region and Iran) has exceeded ten billion dollars recently, and playing the cards right requires a decisive political decision to prevent Iran from cutting or relocating any river branches that enter the province